الأمم=المتحدة=W=اللجنة=المعنية=بحقوق=الإنسان=تنتهي=نهاية=مخيبة=للآمال=والمجلس=الجديد=يستحق=بداية=أفضل

بيان قدمته منظمة العفو الدولية، منظمة غير حكومية صفتها الاستشارية الخاصة

سمح أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (اللجنة) والحكومات التي تتمتع بصفة مراقب بأن تتحول جلستها الأخيرة إلى إجراءات شكلية جوفاء عوضاً عن أن تكون احتفالاً بستين عاماً من الإنجازات التي حققتها اللجنة. ورغم الانتقادات الأخيرة، فإن أعضاء اللجنة والمشاركين فيها ـ الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بصفة مراقب والهيئات المتخصصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والإجراءات المتخصصة وأصحاب الحقوق في جميع أنحاء العالم ـ يستحقون أفضل من ذلك.

ويعزى الفضل إلى اللجنة في تحقيق العديد من الإنجازات القيمة التي تستحق الذكر. ويجب الحفاظ عليها وتقويتها في مجلس حقوق الإنسان. أما الجوانب الأخرى لعمل اللجنة، وبخاصة عملها المتناقض بشأن أوضاع قطرية فردية، فيجب أن تشكل درساً قاسياً يتعلم منه المجلس الجديد.

ومنذ إنشائها، شكلت اللجنة منتدى دولياً فريداً لخطاب حقوق الإنسان. وأتاحت الدورات السنوية فرصة للحكومات لإعلان مبادرات إيجابية لحقوق الإنسان، وقد اجتذبت مؤخراً آلاف المشاركين، بمن فيهم ممثلون حكوميون رفيعو المستوى وضحايا ومدافعون عن حقوق الإنسان ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. ويجب الحفاظ على هذا المنتدى الدولي للحوار والنقاش، ربما في الدورة الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان.

وظل تطوير المعاهدات وغيرها من المعايير مهمة ثابتة وإنجازاً رئيسياً للجنة. وعلى مدى الستين عاماً الأخيرة، بنت اللجنة إطاراً قانونياً ومعياراً صلباً للحماية الدولية لحقوق الإنسان. ومن بين التحديات التي تواجه المجلس الجديد وضع آليات للإشراف على تنفيذ معايير حقوق الإنسان ومساعدة الدول الأعضاء في هذه المهمة الضرورية.

وقد ظلت اللجنة الصوت الأخلاقي، وإن يكن المتقلب، للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، الذي عبَّر من خلال تقاريرها وقراراتها عن قلق المجتمع الدولي ونواياه على السواء بالنسبة للقضايا القطرية وكذلك الموضوعية. وأسهم التدقيق الدولي داخل اللجنة في مناسبات عديدة في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في الدول. وتشهد على ذلك تجربة اللجنة مع الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والأنظمة الدكتاتورية العسكرية في أمريكا اللاتينية. بيد أنه كما رأينا أيضاً، غالباً ما افتقر أعضاء اللجنة إلى الإرادة السياسية على اتخاذ إجراءات فعالة أو أي إجراء على الإطلاق، إزاء الأدلة التي وضعت بين يديها حول الانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان.

وهناك إرث كبير آخر للجنة هو نظامها المتمثل "بالإجراءات الخاصة" التي تشكل عنصراً حاسماً في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال إجراء تقييم موضوعي ومستقل لاحترام حقوق الإنسان في الدول والمناطق وتقديم توصيات لتعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وقد ردت الإجراءات الخاصة بسرعة على مزاعم الانتهاكات المرتكبة ضد الأفراد والجماعات في أجزاء عديدة من العالم، وأدت أيضاً وظيفة مهمة للإنذار المبكر، حيث اكتشفت في أغلب الأحيان مشاكل حقوق الإنسان قبل تحولها إلى أزمة لحقوق الإنسان بامتياز. وينبغي تعزيز نظام الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان، ويجب أن تصبح خبراته وخبرات الهيئات الأخرى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عنصراً محورياً في عمل المجلس.

وتغطي أجندة اللجنة الطيف الكامل للحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما فيها الحق في التنمية. وفي الآونة الأخيرة، بدأت اللجنة تتجاوز الفصل المصطنع بين فئات الحقوق، وأولت اهتماماً أكثر توازناً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال إنشاء الإجراءات الخاصة المتعلقة ببعض هذه الحقوق ومن خلال تشكيل مجموعة عمل لإعداد بروتوكول اختياري للاتصالات بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع أخذ المطالب المحددة للحقوق الفردية بعين الاعتبار التام، ينبغي على المجلس أن يتصرف على أساس عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

وعلى مر السنين توسعت أجندة اللجنة وباتت مزدحمة أكثر من اللازم وغالباً ما تجزأت المناقشات حول المواضيع الفردية. ومن الضروري أن يُعد المجلس أجندة تستند إلى إطار عام لعمله يسمح بإجراء نقاش أكثر صرامة واتخاذ إجراءات أكثر فعالية.

OP وفي مناسبات عديدة في الماضي تم الإقرار بالإسهام الفريد الذي قدمته المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في عمل اللجنة. وفي كل عام كانت مئات المنظمات غير الحكومية تسافر إلى جنيف للفت انتباه اللجنة إلى أوضاع ومواضيع في جميع أنحاء العالم. وتحدثت جهاراً نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأجبرت الحكومات على معالجة أوضاع كان من الممكن أن يتم غض الطرف عنها لولا ذلك. وقد جرى الإقرار مؤخراً بإسهامها الضروري في كل من تقرير الهيئة المعنية بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني التابعة للأمين العام وفي تقرير الأمين العام نفسه الذي يحمل عنوان في رحاب الحرية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن مشاركة المنظمات غير الحكومية لا بد أن تتمكن من الإسهام بفعالية في جميع جوانب عمل المجلس، بما فيها إجراءاته الجديدة، مثل المراجعة الدورية الشاملة.

لقد قيل الكثير في الآمنة الأخيرة وعلى مر السنين عن مثالب اللجنة. بيد أنه من الضروري بذل كل جهد ممكن للتأكد من تجنب المجلس ارتكاب أخطاء اللجنة. وطوال مدة اللجنة، منعتها سياسة القوة والمعايير المزدوجة، منفصلةً أو مجتمعةً، من التصدي لا بل حتى مناقشة الانتهاكات واسعة النطاق أو الخطيرة لحقوق الإنسان في دول عديدة. وينبغي على المجلس أن يعزز ويشجع الاحترام لجميع حقوق الإنسان

والحريات الأساسية في جميع الدول بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية. والنص على إجراء مراجعة دورية شاملة يبشر بالخير، لكن ينبغي ترجمة تلك البشرى إلى واقع. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للمراجعة الدورية الشاملة أن تشكل حلاً سحرياً لجميع المشاكل، وينبغي على المجلس أن يواصل التعامل مع أوضاع معينة خارج نطاق هذه المراجعة عندما تستدعي خطورتها أو طبيعتها الملحة ذلك. ولا يجوز أن يكون هناك محل في مجلس حقوق الإنسان للتكتيكات الإجرائية، مثل الاقتراحات "بعدم اتخاذ أي إجراء" و"تأجيل النقاش"، التي استخدمتها بعض الحكومات للحيلولة دون اتخاذ إجراءات ضد أوضاع قطرية محددة.

وتأسف منظمة العفو الدولية بأن تشكل الجلسة الأخيرة للجنة المعنية بحقوق الإنسان فرصة ضائعة. وقد استهلت اللجنة مهامها عندما أبصرت النور بصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتماده ، وكان من المناسب تماماً أن تختتم أعمالها باعتماد معيارين جديدين هما : مسودة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ومسودة الإعلان الخاص بحقوق السكان الأصليين، اللذان كان كلاهما جاهزين للدراسة والاعتماد من جانب اللجنة ولإرسالهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

واحتاجت الحكومات إلى ثلاثة أسابيع من المناقشات والمفاوضات المكثفة للتوصل إلى هذه النتيجة الهزيلة. وأدى التحضير للجلسة الأخيرة للجنة في المجموعات الإقليمية بدون إجراء مناقشات مفتوحة بين المناطق إلى جعل التحضيرات أسيرة القاسم المشترك الأدنى، في محاولة مبالغ فيها لتجنب الخلافات والتوصل إلى إجماع. وهذا لا يحمل معه بشائر الخير لمجلس حقوق الإنسان، إلا إذا جرى تعلم الدروس وتغيير المواقف.

وبطبيعة الحال ينبغي أن ينصب اهتمام الحكومات والمنظمات غير الحكومية الآن على المستقبل – أي مجلس حقوق الإنسان. وينبغي على الحكومات التي لم تبدِ استعداداً يُذكر للعمل بروح الانفتاح وصولاً إلى نهاية مشرّفة للجنة أن تجد وسائل لتجنب الشلل الذي أصاب التحضيرات لهذه الجلسة الأخيرة، فيما تستعد لعقد الاجتماع الأول لمجلس حقوق الإنسان. فإذا لم تفعل ذلك، فهذه الدول، وليس المجلس، هي التي ستفقد مصداقيتها في الجهود التي تبذلها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا تبني الحكومات مجلساً قوياً وفعالاً لحقوق الإنسان من خلال تحاشي الخلافات والعمل وفق القاسم المشترك الأدنى، أولاً ضمن كل مجموعة إقليمية ومن ثم بين المجموعات الإقليمية.

وعندما يجتمع مجلس حقوق الإنسان، يجب أن يكون جاهزاً لبدء المناقشات حول جوهر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي أن تستعد الحكومات لعقد جلسة أولى ذات معنى للمجلس تتم فيها إحالة مسودة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ومسودة الإعلان الخاص بحقوق السكان الأصليين إلى الجمعية العامة لاعتمادهما. وعليها الاستعداد لإجراء مناقشات واتخاذ إجراءات جوهرية بشأن تقارير الإجراءات الخاصة ومجموعات العمل والمفوضة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام.

لقد كان اعتماد الجمعية العامة لقرار إنشاء مجلس حقوق الإنسان قراراً تاريخياً بكل معنى الكلمة. ويتمثل التحدي الفوري الآن في انتخاب أعضاء في المجلس يلتزمون التزاماً صادقاً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيتوقف الكثير على رؤية الأعضاء الأوائل في المجلس وقيادتهم وإرادتهم السياسية الصرفة. ومن أجل أن يرقى المجلس بالكامل إلى مستوى الطموحات المعلقة عليه، ينبغي أن تُوفَّر له أساليب وآليات وإجراءات عمل تسمح له بأن يصبح هيئة لحقوق الإنسان قادرة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بطريقة فعالة ومتوازنة، في جميع دول العالم. وهذا أقل ما يستحقه أصحاب الحقوق الآن وفي المستقبل.